المملكة الاردنية الهاشمية

دائـرة الموازنـة العـامة

ملخص الموازنة

للسنة المالية 2014

نيسان 2014

المملكة الأردنية الهاشمـــية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٢/٦٣٢)

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة
الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة
تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق
الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

تحمل المسؤولية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	4
خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2013	6
توجهات وفرضيات موازنة عام 2014	13
التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2014	17
أبرز ملامح الموازنة لعام 2014	19
أهم المستجدات في موازنة عام 2014	32
آلية إعداد الموازنة العامة	34
مراحل إعداد الموازنة العامة	37
المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط	39

تقديم

تسعى دائرة الموازنة العامة بشكل حثيث إلى تطوير عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في المملكة ومتابعة أحدث الاجراءات المطبقة عالمياً في هذا المجال بهدف تحسين الأداء وتعزيز كفاءة وفاعلية الإنفاق العام. وادراكاً من الدائرة بأن تحقيق النتائج المرغوبة من تطبيق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج يتطلب ايجاد آلية حقيقية لتقييم الأداء حتى تكتمل عناصر المنهجية المتبعة في إعداد الموازنة وتعظيم الفائدة من تطبيقها، فقد جاء الإصدار الرابع لوثيقة **ملخص الموازنة للسنة المالية 2014** متزامناً مع بدء دائرة الموازنة العامة بالعمل على تطوير نظام لمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الثاني الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)، وذلك بهدف وضع اللبنة الاساسية لعملية تقييم إنجازات المؤسسات الحكومية المختلفة ومدى تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية وبالتالي مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، الامر الذي يعزز من جهود الدائرة في تعزيز شفافية الموازنة وقدرة الدائرة على توفير المعلومات التي تمكن متخذي القرار من الاستناد الى أسس اكثر دقة وموضوعية عند اتخاذ القرارات.

وتحرص دائرة الموازنة العامة من خلال إصدار هذه الوثيقة على التواصل مع كافة الجهات المحلية الرسمية والخاصة والجهات الدولية المهتمة لإطلاعها على آخر التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2013 وكذلك على أبرز أبعاد وملامح وتقديرات الموازنة العامة للسنة المالية 2014. وستواصل الدائرة متابعة

المستجدات العالمية في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للاستفادة منها في تطوير نهج إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في المملكة والارتقاء بدورها في العملية التنموية وتحسين تقييم إدارة الموازنة العامة في المملكة من قبل الهيئات الدولية المختصة.

هذا وتتضمن وثيقة **ملخص الموازنة لعام 2014** موجزاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014، وتتناول المواضيع التالية بالتفصيل:

- خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2013.
- توجهات وفرضيات موازنة عام 2014.
- التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2014.
- أبرز ملامح الموازنة العامة لعام 2014.
- أهم المستجدات في موازنة عام 2014 .
- آلية ومراحل إعداد الموازنة العامة .
- الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة .
- المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

د. محمد احمد الهزايمه
مدير عام دائرة الموازنة العامة

خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي لعام 2013

في ضوء تواضع معدلات نمو الإقتصاد العالمي وتداعيات الظروف الاقليمية والإضطرابات التي تشهدها المنطقة، فقد حافظ الاقتصاد الاردني في عام 2013 على نفس مستوى أدائه المتواضع خلال عام 2012، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2013 نمواً حقيقياً متواضعاً بلغت نسبته 2.8% مقابل 2.7% في عام 2012. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بنسبة 5.6% مقابل نموه بنسبة 4.5% في عام 2012، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 8.6% مقابل 7.3% في عام 2012.

وعلى صعيد أداء القطاعات الإقتصادية، فقد حققت بعض القطاعات في عام 2013 تحسناً في معدلات نموها كقطاع "الإنشاءات"، في حين سجلت قطاعات أخرى تباطؤ في معدلات نموها كقطاعات " الصناعات التحويلية" و" المياه والكهرباء " و" التجارة والمطاعم والفنادق" و"النقل والتخزين والاتصالات" و "خدمات المال والتأمين والعقارات" و"منتجو الخدمات الحكومية" و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، في حين حققت قطاعات اخرى تراجعاً في معدلات نموها كقطاعات "الزراعة" و"الصناعات الاستخراجية". وتشير البيانات الى ارتفاع معدل البطالة في عام 2013 ليصل إلى 12.6% مقابل 12.2% في عام 2012، علماً بأن معدل البطالة خلال الربع الأخير من عام 2013 قد انخفض الى 11.0% مقابل 12.5% خلال نفس الربع من عام 2012.

وعلى صعيد تطورات **المستوى العام للأسعار** في المملكة خلال عام 2013، وفي ضوء قرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار المشتقات النفطية والعودة الى العمل بالتسعيرة الشهرية للمحروقات، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 5.6% مقارنة بنحو 4.8% في عام 2012. ويعزى هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار مجموعة "المساكن" بنسبة 8.3% مقابل 3.5% في عام 2012 متأثرة بزيادة أسعار بند الوقود والانارة ، وارتفاع أسعار مجموعة "الملابس والاحذية" بما

نسبته 5.7% مقارنة بنحو 4.7% في عام 2012. وفي المقابل ارتفعت أسعار مجموعة "السلع والخدمات الاخرى" بنسبة طفيفة حيث وصلت الى 5.8% في عام 2013 مقارنة بنحو 5.7% في عام 2012 ، في حين انخفضت أسعار مجموعة "الغذاء" لتصل الى 3.7% في عام 2013 مقارنة بنحو 4.6% في العام السابق.

وعلى صعيد **القطاع الخارجي**، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع في عام 2013 ارتفاعاً محدوداً بلغت نسبته 1.2% مقابل تراجعها بنفس النسبة في عام 2012. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة بلغت 5.4% في عام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 9.6% في عام 2012. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.5% ليبلغ 9907 مليون دينار مقارنة بنحو 9134 مليون دينار في العام السابق.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري في عام 2013 عجزاً مقداره 2384.6 مليون دينار أو ما نسبته 10.0% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 3345.3 مليون دينار أو ما نسبته 15.2% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2012، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى ارتفاع كل من صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج في عام 2013 مقارنة بعام 2012، اضافة الى تراجع فاتورة المستوردات من "النفط الخام ومشتقاته" لتصل إلى نحو 3713 مليون دينار في عام 2013 مقابل 4244 مليون دينار في عام 2012، بانخفاض مقداره 531 مليون دينار او ما نسبته 12.5%. في حين بلغت فاتورة مستوردات "المواد الغذائية والحيوانات الحية" في عام 2013 نحو 2315 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 40 مليون دينار أو ما نسبته 1.8% بالمقارنة مع مستواها في عام 2012.

أما على صعيد **التطورات النقدية**، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في عام 2013 بنسبة 9.7%عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 مقارنة مع ما نسبته 3.4% في عام 2012. وقد جاء هذا النمو في عام 2013 محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 11.8% عن مستواه

المتحقق في نهاية عام 2012 مقابل ارتفاع بلغت نسبته 23.9% في عام 2012، وارتفاع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في عام 2013 بنسبة بلغت 3.9% عن مستواه في نهاية عام 2012 مقارنة مع انخفاض مقداره 28.9% في عام 2012 من جهة أخرى.

وأما بخصوص " **التسهيلات الإئتمانية**"، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2013 بنحو 1110 مليون دينار أو ما نسبته 6.2% عن مستواها في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع مقداره 1979 مليون دينار أو ما نسبته 12.5% في نهاية عام 2012. وتجدر الاشارة الى ان هذا الارتفاع قد تركز بشكل رئيسي في التسهيلات المقدمة لقطاعات "الانشاءات" و"الافراد" و"التجارة العامة" و"الصناعة" و"التعدين" ، وهذا يشير الى الدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة للقطاعين الخاص والعام على حد سواء. وفي المقابل، ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2013 بمستوى قياسي ليصل الى 12006 مليون دولار، أو ما نسبته 81% عن مستواه في نهاية عام 2012، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ستة شهور، ويعزى ذلك الى منحة الصندوق الخليجي للتنمية وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد واصلت الظروف الاقليمية المتوترة والازمة السورية وانقطاع تدفق الغاز المصري وارتفاع حجم الاستيراد من الوقود الثقيل والديزل ذات التكلفة المرتفعة لتوليد الطاقة الكهربائية انعكاساتها السلبية على أداء الموازنة العامة والدين العام الذي وصل إلى مستويات قياسية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت السياسة المالية من تحقيق بعض النتائج الايجابية خلال عام 2013.

فعلى صعيد النفقات العامة، سجل الإنفاق الإجمالي في عام 2013 ارتفاعاً مقداره 187مليون دينار أو ما نسبته 2.7% ليصل الى 7065 مليون دينار مقابل 6878 مليون دينار في عام 2012 . وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الرأسمالية

بحوالي 340 مليون دينار أو ما نسبته 50% من جهة ولانخفاض النفقات الجارية بمقدار 152 مليون دينار أو ما نسبته 2.5% من جهة أخرى. وقد جاء الانخفاض في النفقات الجارية نتيجة لسياسة الحكومة الرامية الى ضبط بنود النفقات الجارية لا سيما النفقات التشغيلية وخاصة البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والحد من استخدام السيارات الحكومية.

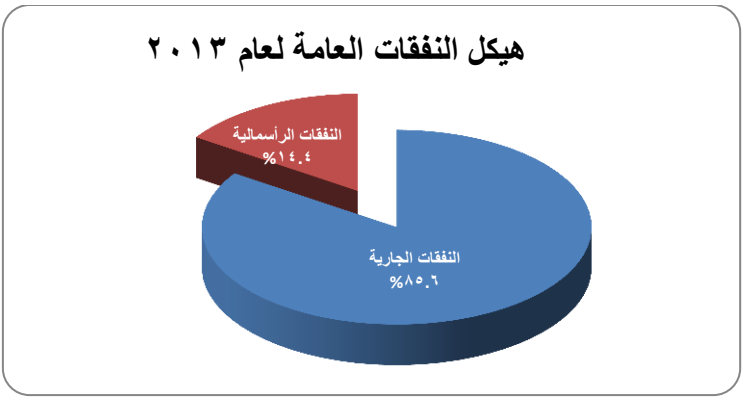

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الايرادات العامة في عام 2013 ما قيمته 5758 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 14% عن مستواها المسجل في عام 2012، وجاء هذا الارتفاع محصلة للارتفاع الكبير في حجم المنح الخارجية بنسبة 95% مقارنة بعام 2012 لتصل الى 639 مليون دينار، من جهة، ولارتفاع الايرادات المحلية بنسبة 8.3% عن مستواها في عام 2012 لتصل الى 5119 مليون دينار، من جهة أخرى.

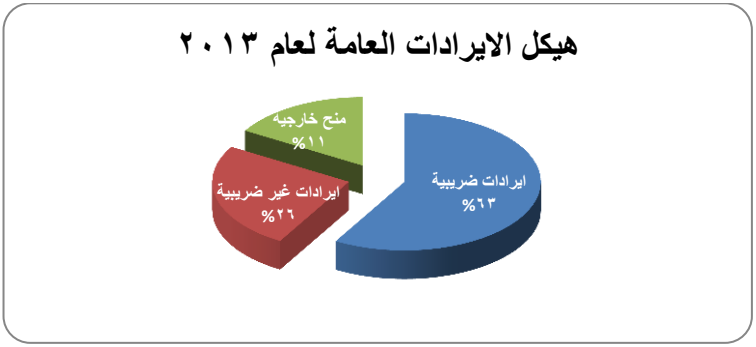

وترتيباً على ما سبق، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية في عام 2013 نحو 1307 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 1824 مليون دينار أو ما نسبته 8.3% من الناتج في عام 2012، وبذلك يكون عجز الموازنة متطابقاً مع مستواه المقدر في قانون الموازنة العامة لعام 2013. وبناءً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2013 بنحو 15.2% عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 19096 مليون دينار مشكّلاً ما نسبته 80.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 16580 مليون دينار أو ما نسبته 75.5% من الناتج في نهاية عام 2012.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	2012	2013
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية	%2.7	%2.8
معدل التضخم	%4.8	%5.6
معدل البطالة	%12.2	%12.6
معدل نمو الصادرات الوطنية	%1.2-	%1.2
معدل نمو المستوردات السلعية	%9.6	%5.4
فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار)	4244	3712
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%15.2-	%10.0-
معدل نمو السيولة المحلية	%3.4	%9.7
الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار)	6.6	12.0
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	%12.5	%6.2
النفقات العامة (مليون دينار) % الناتج	6,878 %31.3	7, 065 %29.6
الايرادات العامة (مليون دينار) % الناتج	5,054 %23.0	5,758 %24.1
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) % الناتج	1,824- % 8.3 -	1,307- %5.5 -
صافي الدين العام (مليون دينار) % الناتج	16,580.4 % 75.5	19,096.4 % 80.1
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) % الناتج	4,932.4 % 22.5	7,234.4 % 30.3
صافي الدين الداخلي (مليون دينار) % الناتج	11,648 %53.0	11,862 % 49.7

وأما بخصوص التدابير الحكومية التي اتخذتها الحكومة في عام 2013 ، فقد قامت الحكومة بتطبيق العديد من الاجراءات التي تعكس توجه الحكومة نحو اعادة التوازن للمالية العامة وخفض عجز الموازنة العامة الى المستويات الآمنة، من خلال ضبط وترشيد النفقات من جانب، وتحسين مستوى الايرادات المحلية من جانب آخر. فقد أصدرت الحكومة توجيهاتها الى جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة والجامعات الحكومية وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وأمانة عمان الكبرى والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة والشركات المملوكة من قبل الحكومة بالتقيد التام بحزمة اجراءات هدفت الى تخفيض كلفة استهلاك الطاقة والكهرباء وتكليف ديوان المحاسبة بالرقابة على مدى الالتزام بذلك. كما أقرت الحكومة مشروع قانون إعادة هيكلة وزارات ودوائر ومؤسسات حكومية الذي يهدف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق عبر إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة.

واما فيما يتعلق بتحسين مستوى الايرادات المحلية، فقد قامت الحكومة باقرار القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل وتقديمه إلى مجلس النواب، حيث تم تبني مبدأ تصاعدية الضريبة على الدخل وتغليظ العقوبات على التهرب الضريبي. كما قامت الحكومة في عام 2013 باجراء تعديلات على الإعفاءات الضريبية الممنوحة مسبقا، وإعادة النظر في الجداول الضريبية على بعض السلع وبعض الخدمات ذات نسبة الصفر، وفرض رسوم إضافية على قطاع التعدين وفرض ضريبة خاصة على عدد محدود من السلع الكمالية الفاخرة كالعطور والجلود وملابس الماركات العالمية والألماس وغيرها. كما قامت الحكومة بتطبيق التعرفة الجديدة للكهرباء في اطار تنفيذها لقرار سابق لمجلس الوزراء يقضي برفع أسعار الكهرباء تدريجيا وبنسب متفاوتة سنويا حتى عام 2017.

توجهات وفرضيات موازنة عام 2014

التزاماً بالبرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي سوف تواصل الحكومة جهودها المبذولة لإستعادة التوازن للمالية العامة والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي من خلال تحقيق المزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أفضل بما يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة.

كما ستسعى الحكومة إلى العمل على تحسين كفاءة الانفاق العام وترشيد الإنفاق الجاري غير المنتج وصولاً الى موازنة شفافة وصحية تمكن السياسة المالية من مواصلة إحتواء عجز الموازنة العامة والدين العام إلى المستويات الآمنة وبما ينعكس إيجابياً على تحسين موقع الأردن على الخارطة الإستثمارية العالمية وتعزيز مستوى جدارته الائتمانية في الأسواق المالية الدولية وبما يساعد الإقتصاد الوطني على تحقيق نمو حقيقي قابل للاستمرار.

وستركز سلسلة السياسات والإجراءات الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية بما يسهم في زيادة الثقة بمسار عملية الاصلاح الشامل. هذا بالإضافة إلى إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم وتعزيز مبادئ المشاركة والشفافية وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة للسنة المالية 2014، حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :

1- الإلتزام بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف إلى إحتواء عجز الموازنة العامة والمديونية وبما يمكن الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة

ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية وبما يساعد على تدعيم أركان الإستقرار المالي والنقدي.

2- تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال ايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

3- تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يدعم العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الذي يهدف إلى تمويل الإحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة مع الأخذ بالإعتبار المزايا النسبية للمحافظات ومشاركة المجتمع المحلي في إختيار المشاريع التنموية ذات الأولوية في كل محافظة من محافظات المملكة.

4- الإستمرار في تقليص الإنفاق غير المنتج وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإلغاء أو دمج المتشابه منها والمضي قدماً في إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

5- السعي لتوفير التمويل الضروري للموازنة العامة وبأقل التكاليف من خلال تبني خطة حكومية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة في هذا المضمار، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي.

6- الإعتماد بشكل أكبر على الموارد الذاتية وتعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، هذا بالإضافة إلى تعميق إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليص إعتمادها على دعم الخزينة العامة.

7- الإستغلال الأمثل للمنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية من خلال التركيز على تمويل المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات.

-8 إستكمال منظومة التشريعات الهادفة الى تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لضمان تحقيق معدلات نمو حقيقية مستدامة تساهم في توليد دخل إضافي وتوفير فرص عمل جديدة.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 الى الفرضيات المتعلقة بالاجراءات المالية التالية :

- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
- الاستمرار في دعم مادة الخبز للمواطنين دون اي تخفيض.
- تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي لإيصال الدعم لمستحقيه.
- ترسيخ مبدأ التخطيط الوظيفي بما يضمن رشاقة الجهاز الحكومي من حيث عدد الموظفين وزيادة انتاجيته وصولاً الى تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة عالية .
- رصد المخصصات اللازمة لعملية تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات مع الأخذ بعين الإعتبار زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للفئة الثالثة بمقدار (10) دنانير.
- زيادة المخصصات المرصودة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- زيادة المخصصات المرصودة لبند المعالجات الطبية لتسديد جزء من المديونية القائمة مع ضرورة العمل على تطبيق أسس وضوابط واضحة وشفافة للإستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً.
- الإستمرار في ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود إلا للضرورة القصوى.
- إعتماد أنظمة رقابية فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى إعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الإعتماد على دعم الخزينة العامة.

- مواصلة رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والأقل حظاً.
- الإستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والآثاث وسحب السيارات غير الضرورية والتوقف عن تخصيص السيارات بعد تاريخ اقرار الموازنة .
- التركيز على عمليات الصيانة للطرق القائمة وإقتصار تنفيذ الطرق الجديدة على الحالات الضرورية فقط.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لبرنامج البنية التحتية للمحافظات وذلك بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية المنتجة والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الطاقة والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات من خلال تمويلها من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية.
- تعديل قانون الإستملاك بهدف الوصول إلى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
- تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتم تطبيق مبدأ تصاعدية الضريبة على أرباح الشركات كما هو الحال مع الأفراد.
- ضبط الإعفاءات الضريبية وخاصة المتعلقة برسوم تصاريح العمل.
- زيادة عوائد التعدين وإلغاء الإعفاءات الواسعة في هذا المضمار.
- تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي إلى جانب تقليص المتأخرات الضريبية وفق إستراتيجية واضحة.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها مع الصندوق الخليجي للتنمية والدول المانحة.

التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2014

استندت موازنة عام 2014 إلى التوقعات الرئيسية التالية:

1. استمرار الأداء المتواضع للإقتصاد الوطني في ضوء تباطؤ وتيرة نمو الإقتصاد العالمي وتداعيات الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (3.5%) لعام 2014 و(4.0%) لعام 2015 و(4.5%) لعام 2016، كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (7.9%) و(6.9%) و(7.1%) للأعوام 2014-2016 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (3.0%) و(2.4%) و(1.9%) للأعوام 2014 – 2016 على الترتيب.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (4.5%) لعام 2014 وبنسبة (5.1%) و(5.3%) لعامي 2015 و2016 تباعاً.
4. نمو المستوردات السلعية بنسبة متواضعة تبلغ (0.2%) لعام 2014 و(-1.1%) لعام 2015 و(2.5%) لعام 2016.
5. بلوغ سعر برميل النفط في المتوسط خلال الفترة 2014 – 2016 بحدود (100) دولار للبرميل الواحد.
6. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 نحو (12.9%) لتنخفض هذه النسبة إلى (9.3%) في عام 2015 ثم إلى (8.2%) في عام 2016.
7. إستمرار حفاظ البنك المركزي على مستوى مريح من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن خمسة شهور.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2014 – 2016

البيان	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	7.9	6.9	7.1
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	3.5	4	4.5
معدل التضخم (CPI) %	3	2.4	1.9
معدل نمو الصادرات السلعية %	4.5	5.1	5.3
معدل نمو المستوردات السلعية %	0.2	−1.1	2.5
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	12.9	9.3	8.2

ابرز ملامح الموازنة لعام 2014

أولاً : الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2014 بمبلغ 6982 مليون دينار لتشكل بذلك 27.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 24.1% في عام 2013، فيما يتوقع أن تنخفض هذه النسبة بشكل طفيف في عام 2015 لتصبح 26.8% وبحيث تستقر عند هذا المستوى في عام 2016.

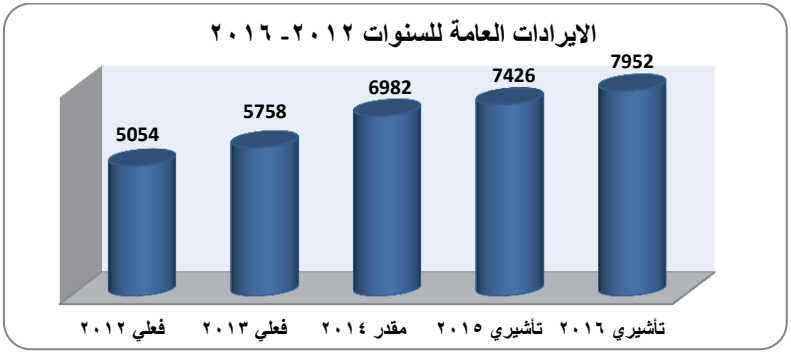

وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :-

1- الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2014 بحوالي 5831 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 14.0% عن مستواها في عام 2013، ولتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.5% مقارنة مع 21.5% في عام 2013.

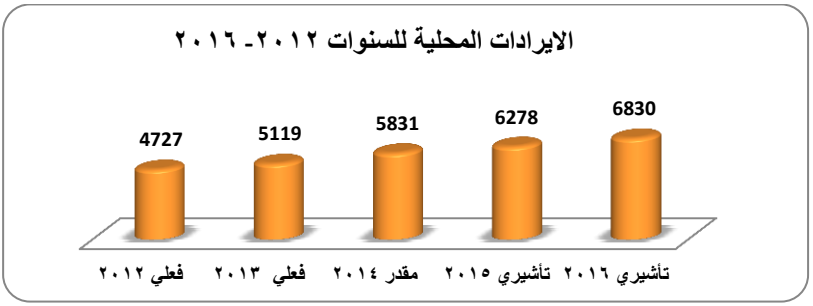

وترتيباً على ذلك، ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 84.6% في عام 2013 إلى 85.4% في عام 2014، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2015 و2016 الى ما نسبته 87.6% و90.9% على التوالي.

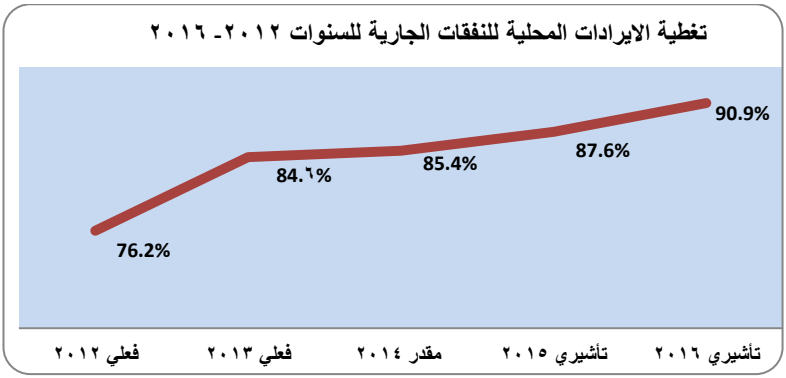

2- المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2014 بنحو 1151 مليون دينار مقارنة مع 639 مليون دينار في عام 2013. وقد توزعت قيمة المنح الخارجية بين منحة الصندوق الخليجي للتنمية بمبلغ 966 مليون دينار ومنحة الولايات المتحدة الامريكية بمبلغ 126 مليون دينار ومنح الاتحاد الاوروبي بقيمة 59 مليون دينار.

ثانياً : النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2014 بنحو 8096 مليون دينار مقارنة مع 7065 مليون دينار في عام 2013، بارتفاع مقداره 1031 مليون دينار أو ما نسبته 14.6%، مشكّلة ما نسبته 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 29.6% في عام 2013. ويتوقع أن تهبط هذه النسبة إلى 30.7% في عام 2015 ثم إلى 30.1% في عام 2016.

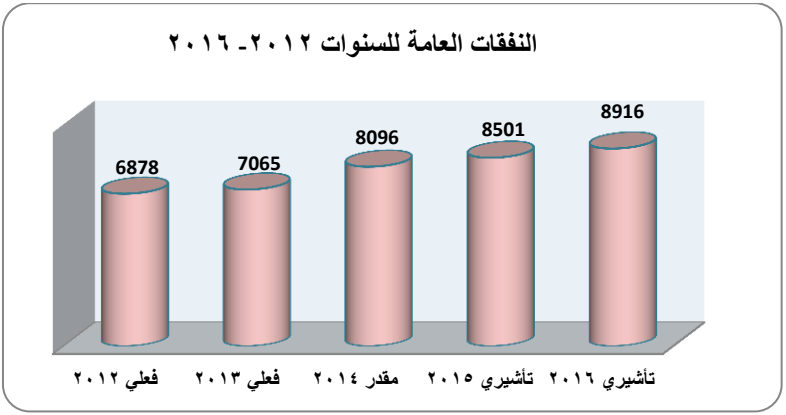

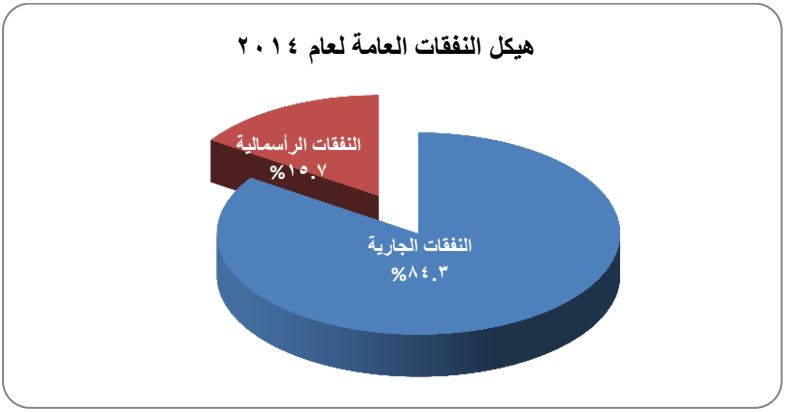

وقد توزعت هذه النفقات على النحو الآتي :-

1- النفقات الجارية :

قدرت النفقات الجارية في عام 2014 بنحو 6828 مليون دينار مسجلة زيادة بلغت 12.8% عن مستواها في عام 2013، ولتشكل حوالي 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 25.4% في عام 2013. ويتوقع أن تواصل هذه النسبة تراجعها في عامي 2015 و2016 إلى 25.9% و25.3% لكل منهما تباعاً. ويعزى الارتفاع في النفقات الجارية لوجود التزامات مستحقة لا يمكن اغفالها ابرزها: زيادة بنود رواتب الجهاز المدني بمبلغ (96) مليون دينار لتغطية كلفة التعيينات في وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وكذلك كلفة تثبيت المستخدمين

خارج جدول التشكيلات وكلفة إقرار علاوة غلاء المعيشة للفئة الثالثة إضافة إلى الزيادة السنوية الطبيعية للرواتب، وزيادة فوائد الدين العام بمقدار (300) مليون دينار لتصل إلى (1100) مليون دينار، وزيادة مخصصات التقاعد المدني والعسكري بمقدار (54) مليون دينار، وارتفاع مخصصات المعالجات الطبية بمقدار (55) مليون دينار، وزيادة مخصصات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بمقدار (141) مليون دينار، وزيادة نفقات وزارة الصحة خاصة المتعلقة بالأدوية بنحو (72) مليون دينار. هذا اضافة الى الكلف العالية التي يتكبدها الاقتصاد الوطني جراء استضافة اللاجئين السوريين وانعكاس ذلك على الإنفاق الجاري.

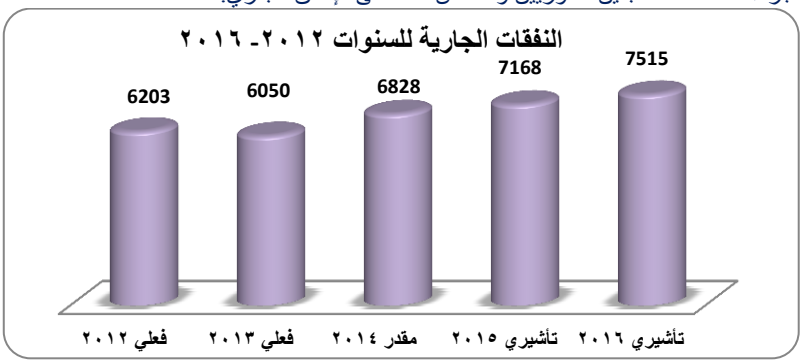

2- النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2014 بنحو 1269 مليون دينار أو ما نسبته 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 254 مليون دينار أو ما نسبته 25% عن مستواها في عام 2013. ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 15.7%.

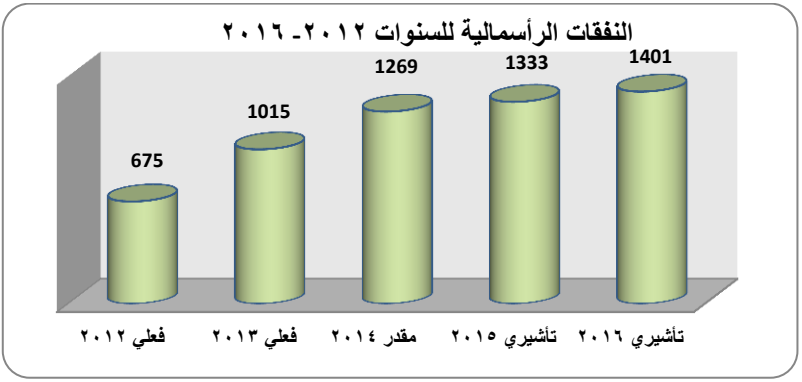

ويتوقع أن تبلغ هذه النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2015 و2016 نحو 4.8% و4.7% تباعاً.

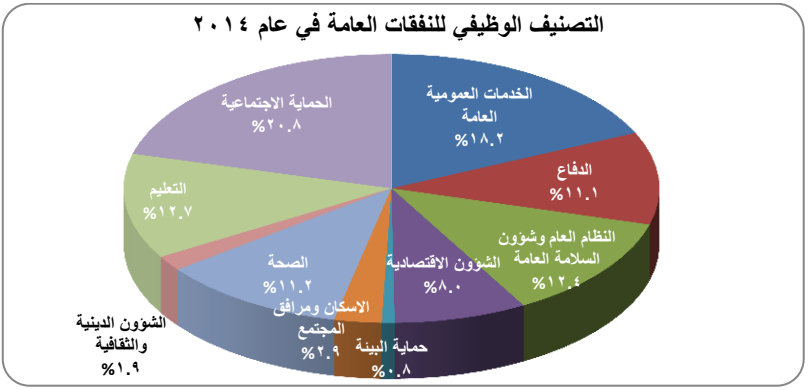

ثالثا : العجز المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2014 نحو 1114 مليون دينار أو ما نسبته 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 5.5% في عام 2013، وليواصل هبوطه إلى 3.9% في عام 2015 و3.3% في عام 2016.

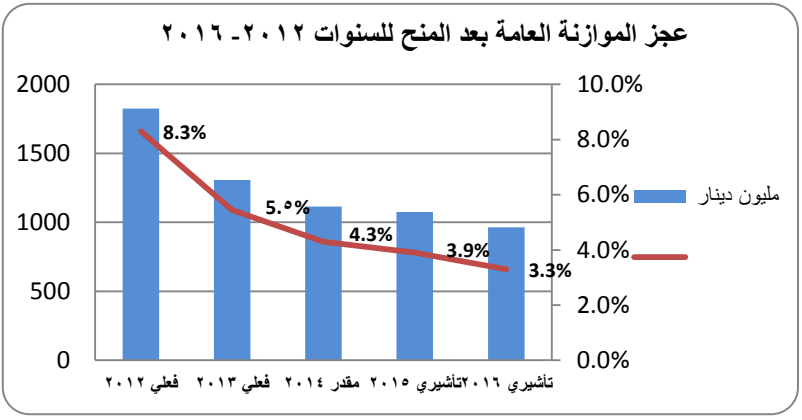

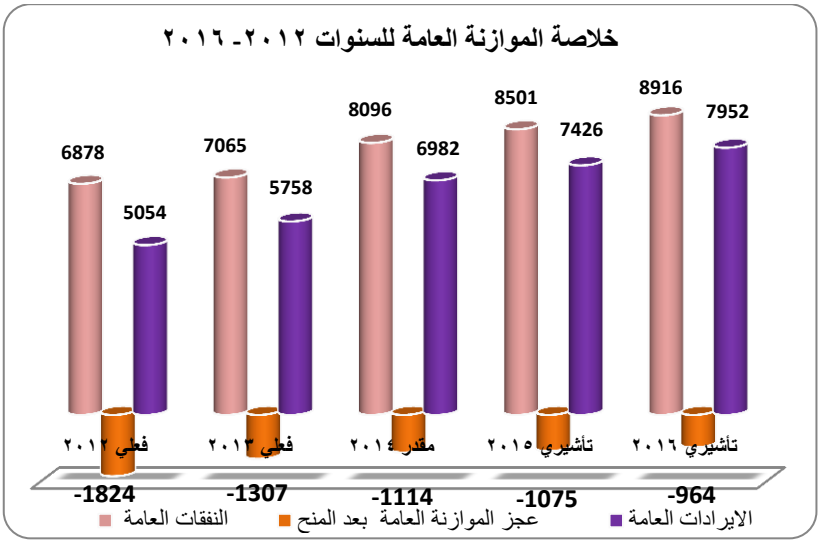
خلاصة الموازنة العامة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦
6878
5054
7065
5758
8096
6982
8501
7426
8916
7952
فعلي ٢٠١٢
فعلي ٢٠١٣
مقدر ٢٠١٤
تأشيري ٢٠١٥
تأشيري ٢٠١٦
-1824
-1307
-1114
-1075
-964
النفقات العامة
عجز الموازنة العامة بعد المنح
الايرادات العامة

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2012- 2016

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2012	فعلي 2013	مقدر 2014	تأشيري 2015	تأشيري 2016
الايرادات المحلية	4,727.0	5,119.1	5,831.0	6,278.0	6,830.0
المنح الخارجية	327.3	639.1	1,151.0	1,148.0	1,121.5
مجموع الايرادات العامة	5,054.3	5,758.2	6,982.0	7,426.0	7,951.5
النفقات الجارية	6,202.8	6,050.4	6,827.8	7,168.0	7,515.1
النفقات الرأسمالية	675.4	1,015.0	1,268.6	1,332.7	1,400.6
مجموع النفقات العامة	6,878.2	7,065.4	8,096.4	8,500.7	8,915.7
عجز الموازنة العامة					
بعد المنح	1,824.0-	1,307.2-	1,114.4-	1,074.7-	964.2-
قبل المنح	2,151.3-	1,946.3-	2,265.4-	2,222.7-	2,085.7-
عجزالموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	-8.3%	-5.5%	-4.3%	-3.9%	-3.3%
قبل المنح	-9.8%	-8.2%	-8.7%	-8.0%	-7.0%

مؤشرات الملاءة المالية					
البيان	فعلي 2012	فعلي 2013	مقدر 2014	تأشيري 2015	تأشيري 2016
نسبة الايرادات العامة للناتج	23.0%	24.1%	27.0%	26.8%	26.8%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	21.5%	21.5%	22.5%	22.7%	23.0%
نسبة المنح الخارجية للناتج	1.5%	2.7%	4.4%	4.1%	3.8%
نسبة النفقات العامة للناتج	31.3%	29.6%	31.3%	30.7%	30.1%
نسبة النفقات الجارية للناتج	28.2%	25.4%	26.4%	25.9%	25.3%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	3.1%	4.3%	4.9%	4.8%	4.7%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	9.8%	14.4%	15.7%	15.7%	15.7%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	68.7%	72.5%	72.0%	73.9%	76.6%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	76.2%	84.6%	85.4%	87.6%	90.9%

إجمالي النفقات العامة المقدرة للسنة المالية 2014

(بالالف دينار)

الفصـــــــــــــــل		النفقـــــــــــــــات				مجموع الفصل
		الجارية	الرأسمالية			
رقمه	عنوانـــــــــــــه		خزينة	قروض	المجموع	
0101	الديوان الملكي الهاشمي	35,752	-	-	-	35,752
0201	مجلس الأمة	19,597	-	-	-	19,597
0301	رئاسة الوزراء	23,458	12,160	-	12,160	35,618
0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	803	30	-	30	833
0303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	665	45	-	45	710
0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	2,981	40	-	40	3,021
0350	ديوان المظالم	899	165	-	165	1,064
0401	ديوان المحاسبة	7,634	530	-	530	8,164
0501	وزارة تطوير القطاع العام	1,141	455	-	455	1,596
0601	ديوان الخدمة المدنية	2,298	1,295	-	1,295	3,593
0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	1,143	75	-	75	1,218
0801	وزارة الدفاع	888,500	30,000	-	30,000	918,500
0802	الخدمات الطبية الملكية	155,600	45,821	-	45,821	201,421
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	1,867	500	-	500	2,367
1001	وزارة الداخلية	19,614	1,800	-	1,800	21,414
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	8,454	2,310	-	2,310	10,764
1003	وزارة الداخلية / الأمن العام	536,500	26,700	-	26,700	563,200
1004	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	161,000	22,500	-	22,500	183,500
1005	وزارة الداخلية/قوات الدرك	166,900	15,100	-	15,100	182,000
1101	وزارة العدل	48,040	9,250	-	9,250	57,290
1201	دائرة قاضي القضاة	11,695	515	-	515	12,210
1301	وزارة الخارجية	51,258	1,950	-	1,950	53,208
1401	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	2,410	870	-	870	3,280
1501	وزارة المالية	2,827,163	98,650	-	98,650	2,925,813
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1,991	345	-	345	2,336
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	24,260	3,330	-	3,330	27,590
1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	16,562	1,185	-	1,185	17,747
1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	1,518	150	-	150	1,668
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	44,891	625	-	625	45,516
1601	وزارة الصناعة والتجارة	9,816	7,413	-	7,413	17,229
1602	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات	1,168	120	-	120	1,288
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,452	136,875	18,200	155,075	156,527
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	4,553	2,635	-	2,635	7,188
1801	وزارة السياحة والآثار	8,314	3,965	-	3,965	12,279
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	6,122	1,900	-	1,900	8,022
1901	وزارة الشؤون البلدية	5,914	153,190	8,000	161,190	167,104

(بالالف دينار)

الفصـــــــــــــــل		النفقـــــــــــــــات			مجموع الفصل
		الجارية	الرأسمالية		
رقمه	عنوانـــــــــــــه		خزينة	قروض	المجموع
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	5,017	139,035	-	139,035	144,052
2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	4,308	4,190	-	4,190	8,498
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	39,148	132,893	-	132,893	172,041
2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	1,294	90	-	90	1,384
2201	وزارة الزراعة	42,527	15,585	2,500	18,085	60,612
2301	وزارة المياه والري	2,064	64,866	-	64,866	66,930
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	11,037	32,410	1,960	34,370	45,407
2401	وزارة البيئة	1,519	2,269	-	2,269	3,788
2501	وزارة التربية والتعليم	839,829	63,700	-	63,700	903,529
2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	66,220	33,925	-	33,925	100,145
2701	وزارة الصحة	575,340	75,105	-	75,105	650,445
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	112,246	13,035	180	13,215	125,461
2901	وزارة العمل	14,495	4,840	1,080	5,920	20,415
3001	وزارة الثقافة	3,201	4,745	-	4,745	7,946
3002	رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر	922	80	-	80	1,002
3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	776	175	-	175	951
3101	وزارة النقل	1,527	42,617	-	42,617	44,144
3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	1,917	280	-	280	2,197
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2,443	24,360	-	24,360	26,803
المجمـــوع		6,827,763	1,236,694	31,920	1,268,614	8,096,377

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية
للسنة المالية 2014

(بالألف دينار)

الرمز	القسم الوظيفي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	المجموع
701	الخدمات العمومية العامة	1,425,044	50,690	1,475,734
702	الدفاع	870,100	30,000	900,100
703	النظام العام وشؤون السلامة العامة	932,054	76,350	1,008,404
704	الشؤون الاقتصادية	126,549	521,698	648,247
705	حماية البيئة	1,519	61,120	62,639
706	الاسكان ومرافق المجتمع	21,665	209,175	230,840
707	الصحة	758,440	152,251	910,691
708	الشؤون الدينية والثقافية	105,440	40,475	145,915
709	التعليم	917,684	107,940	1,025,624
710	الحماية الاجتماعية	1,669,268	18,915	1,688,183
	المجمـــــــــــوع	6,827,763	1,268,614	8,096,377

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات

2012 – 2016

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــل						
رقمه	عنوانه	2012	2013	2014	2015	2016
0101	الديوان الملكي الهاشمي	3,155	1,803	2,183	2,218	2,256
0201	مجلس الأمة	1,803	1,820	1,928	1,904	1,973
0301	رئاسة الوزراء	852	917	1,116	1,158	1,196
0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	281	285	290	296	303
0303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	190	199	239	247	247
0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	445	461	475	489	510
0350	ديوان المظالم	220	235	322	313	320
0401	ديوان المحاسبة	1,856	1,916	1,881	1,858	1,900
0501	وزارة تطوير القطاع العام	738	733	655	653	664
0601	ديوان الخدمة المدنية	816	930	1,210	914	919
0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	-	-	378	388	396
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	558	524	689	716	700
1001	وزارة الداخلية	4,918	5,327	5,884	6,082	6,232
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,533	2,703	3,105	3,189	3,257
1101	وزارة العدل	14,597	15,720	16,598	17,694	18,258
1201	دائرة قاضي القضاة	45	15	125	250	500
1301	وزارة الخارجية	9,828	10,672	12,905	13,223	13,557
1401	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	447	461	506	508	518
1501	وزارة المالية	409,217	444,400	473,683	503,969	533,318
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	332	326	318	325	331
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	958	1,033	1,093	1,123	1,150
1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	5,964	4,548	4,790	4,930	5,050
1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	349	452	484	497	505
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	10,379	11,037	11,379	11,579	11,695
1601	وزارة الصناعة والتجارة	1,748	1,847	2,414	2,462	2,565
1602	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات	321	341	369	396	408
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	6,200	6,846	9,920	10,005	12,907
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	1,730	2,010	2,386	5,298	4,243
1801	وزارة السياحة والآثار	498	495	668	696	710
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	740	793	884	960	990
1901	وزارة الشؤون البلدية	9,998	12,083	12,732	11,671	11,664
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	872	976	1,111	1,145	1,173
2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	846	905	1,002	1,046	1,081
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	2,938	4,981	5,470	5,764	5,875
2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	509	553	618	642	655
2201	وزارة الزراعة	8,676	9,133	11,045	12,371	12,937
2301	وزارة المياه والري	338	381	454	468	480
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,010	1,055	1,286	1,354	1,395
2401	وزارة البيئة	261	277	304	316	323
2501	وزارة التربية والتعليم	400,144	450,082	489,666	508,008	532,723
2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	25,149	37,086	50,153	51,069	53,848
2701	وزارة الصحة	248,975	252,665	296,735	358,041	381,855
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	66,846	69,507	73,751	74,094	74,778
2901	وزارة العمل	4,497	5,234	6,372	6,428	6,489
3001	وزارة الثقافة	1,847	1,890	1,930	1,966	2,008
3002	رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر	268	284	298	317	335
3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	178	188	201	218	236
3101	وزارة النقل	533	523	612	634	647
3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	167	170	181	189	194
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4,260	4,941	9,940	13,518	13,385
	المجمـــــــــــوع	**1,260,028**	**1,371,763**	**1,522,738**	**1,643,597**	**1,729,658**

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات
2016 – 2012

(بالالف دينار)

الفصـــــــــــل		2012	2013	2014	2015	2016
رقمه	عنوانه					
1501	وزارة المالية	255	250	250	250	250
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,378	3,318	4,000	4,385	2,800
2501	وزارة التربية والتعليم	758,364	854,943	902,911	937,227	955,971
2701	وزارة الصحة	158,108	157,821	218,233	231,509	245,998
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	37,133	38,443	41,640	41,576	42,511
2901	وزارة العمل	250	350	250	250	220
3001	وزارة الثقافة	443	467	492	527	562
المجمـــــــــــوع		955,931	1,055,592	1,167,776	1,215,724	1,248,312

إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات
للسنة المالية 2014

(بالألف دينار)

	المحافظـــة	النفقات الرأسمالية
11	المركز	430,044
21	محافظة اربد	94,981
22	محافظة المفرق	48,974
23	محافظة جرش	44,026
24	محافظة عجلون	48,953
31	محافظة العاصمة	124,227
32	محافظة البلقاء	70,613
33	محافظة الزرقاء	68,244
34	محافظة مادبا	40,238
41	محافظة الكرك	49,156
42	محافظة معان	88,163
43	محافظة الطفيلة	40,447
44	محافظة العقبة	120,548
	المجمـــوع	1,268,614

أهم المستجدات في موازنة عام 2014

يعكس قانون الموازنة العامة لعام 2014 سياسة الحكومة في تطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي مستهدفا تحفيز النمو الإقتصادي الذي هو في الأساس يمر في حالة من التباطؤ، اضافة الى اتاحة المجال امام القطاعات الإقتصادية المختلفة من مستهلكين ومستثمرين للتكيف مع الإصلاحات المالية والتي قد تبدو انها قاسية من جانب، الا انها ضرورية وحاسمة في سبيل الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتجنيب الاقتصاد الوطني اي انتكاسات قد يتعرض لها في حال عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة. ويستهدف قانون الموازنة الخفض التدريجي لعجز الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وصولا الى الاعتماد على الذات، وهذا ما يؤكده قانون الموازنة العامة لعام 2014. وفيما يلي ملخّص بأبرز المستجدات في موازنة عام 2014 :

أولاً: الانسجام مع البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والمالي، حيث تهدف الحكومة من تطبيق البرنامج الى تخفيض عجز الموازنة والدين العام بشكل تدريجي لاعادة التوازن للمالية العامة باعتبارها الركن الاساسي الذي يكفل تشجيع الاستثمار وتحفيزه وتسريع دوران عجلة النشاط الاقتصادي.

ثانياً: تلبية الحد الادنى من الاحتياجات الفعلية للوزارات والدوائر الحكومية. وقد تضمن قانون الموازنة العامة اتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة الى ضبط النفقات التشغيلية. وعلى الرغم من هذه الاجراءات ، فقد ارتفعت النفقات الجارية المقدرة في عام 2014 عن مستواها في عام 2013 بما نسبته 12.8% نظرا لوجود التزامات مستحقة لا يمكن اغفالها. (لمزيد من التفاصيل انظر صفحة 21).

ثالثاً: نمو النفقات الرأسمالية بنسبة 25%، ويعزى ذلك الى منحة الصندوق الخليجي للتنمية. وتجدر الاشارة الى ان حصة المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية – باستثناء دولة قطر – شكلت نحو 50.4% من اجمالي النفقات الرأسمالية موزعة بواقع 216 مليون دينار من المملكة العربية السعودية و220 مليون دينار من دولة الكويت و203 مليون من دولة الامارات العربية المتحدة.

رابعاً: شهدت موازنة عام 2014 ارتفاعاً واضحاً في حجم المنح الخارجية لتصل الى نحو 1151 مليون دينار مقابل 639 مليون دينار في عام 2013 مسجلة زيادة بلغة نسبتها 80% ويعزى ذلك الى منحة الصندوق الخليجي للتنمية.

خامساً: تركزت المشاريع الرأسمالية في مشاريع الطاقة والنقل والمياه والصحة والتعليم وتنمية المحافظات نظراً لأهمية الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات للمواطن الاردني. وقد شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذه القطاعات نحو 11% و 15% و 8% و12% و9% و 4.7% من اجمالي النفقات الرأسمالية لهذه القطاعات على التوالي، ليرتفع بذلك حجم المخصصات المالية المرصودة لهذ القطاعات الى نحو 746 مليون دينار او ما نسبته 58.8% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة لعام 2014.

سادساً: تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وبما يحول دون وصوله الى المواطنين من ذوي الدخول المرتفعة، وذلك بهدف ضمان الحياة الكريمة للفئات الفقيرة وبما يكفل تقوية الطبقة الوسطى التي تعتبر الركيزة الأساسية لإنجاح عملية الإصلاح الشامل في المملكة.

سابعاً: مراعاة البعد الجغرافي في توزيع المشاريع الرأسمالية لتشمل سائر محافظات المملكة بهدف تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة و تدعيم العدالة الاجتماعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وذلك من خلال مشاركة المجتمع المحلي في اختيار المشاريع التنموية ذات الأولوية في كل محافظة من محافظات المملكة.

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الإعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد **رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء** على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للإرتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة **جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية** تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي إحتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام 2009 أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام 2011، والجدول التالي يوضح هذه الإجراءات:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نهاية كانون ثاني	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بخلاصة حول سياسات وأولويات موازناتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والنتائج المتوخاة من تنفيذها.	**دائرة الموازنة العامة**
نهاية شباط	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخلاصات الأولويات والسياسات.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف آذار	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
نهاية آذار	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	**مجلس الوزراء**
بداية أيار	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمناً المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبيها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
5-أيار	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	**مجلس الوزراء**
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	**دائرة الموازنة العامة**
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف آب	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.	**دائرة الموازنة العامة**
نهاية آب	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية على ضوء الإطار العام المحدث للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
مطلع أيلول	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	**مجلس الوزراء**
20-أيلول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء أي تعديلات عليه.	**دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة**
20-تشرين الأول*	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة*.	**دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء**
نهاية تشرين أول*	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة*.	**مجلس الوزراء**
نهاية كانون أول*	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه*.	**مجلس الأمة**

***تضمنت التعديلات الدستورية المقرّة في عام 2011 قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل وذلك للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور.**

مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة، حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة والسياسات والاجراءات المقترح الاستناد اليها في اعداد مشروع الموازنة، اضافة الى تحديد إجمالي النفقات الرأسمالية.
- عرض الورقة على مجلس الوزراء ومناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها، حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة، حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية وستقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك قائمة المشاريع ذات الأولوية.
- عرض ورقة محدّثة على مجلس الوزراء متضمنة قائمة المشاريع الرأسمالية (المرحلة الثانية) ليتم مناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقاً كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.

- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة.
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية .

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

تواجه الموازنة العامة عددا من المخاطر المحتملة خلال المدى المتوسط 2014- 2016، بعضها خارج نطاق السيطرة المحلية وبعضها الاخر يتعلق بعدم اتخاذ السياسات والاجراءات المفترض اتخاذها. ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي :

1- مخاطر خارج نطاق السيطرة المحلية :

- ارتفاع معدل التضخم الناجم عن ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية بشكل كبير وما له من انعكاسات سلبية على الأبعاد الإجتماعية وعلى ارتفاع كلف شراء السلع والخدمات وكلف المشاريع التي تتضمنها الموازنة العامة.
- الاخطار الناتجة عن الصراعات والاحداث السياسية والاضطرابات في المنطقة وما يترتب عليها من استمرار حالة عدم الاستقرار والتي تفضي الى تدفق المزيد من اللاجئين مما يشكل ضغوطا هائلة على المالية العامة اضافة الى الاثار السلبية على الاقتصاد الوطني، الى جانب الضغوطات على بعض القطاعات التي تقدم خدمات هامة للمواطن الاردني كالتعليم والصحة الامر الذي يتطلب رصد مخصصات مالية كبيرة لتحسين كفاءة هذه الخدمات. كما يتوقع ان تؤدي الهجرات الى خلق ضغوط تضخمية بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي. كما يخشى ان يؤدي ذلك الى الانقطاع المتكرر للغاز المصري عن الاردن مما يؤدي الى زيادة تكلفة انتاج الكهرباء بما يفضي الى ارتفاع خسائر شركة الكهرباء الوطنية ومن ثم ارتفاع صافي الدين العام للحكومة.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاساسية كالقمح الذي تشكل فاتورة دعمه حالياً عبئاً واضحاً على الخزينة العامة.
- انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية كاليورو والين الياباني مما ينجم عنه ارتفاع في قيمة فاتورة المشتريات الحكومية من السلع المستوردة.

2- مخاطر ضمن نطاق السيطرة المحلية :

- التباطؤ في تنفيذ المشاريع الرأسمالية المرتبطة بالمنحة الخليجية والمؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الاوروبية، الامر الذي ينعكس سلباً على حجم المنح الواردة للخزينة.

- عدم الالتزام بتنفيذ البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الامر الذي يؤثر على الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني وقدرة الحكومة على تأمين التمويل اللازم للاحتياجات التمويلية الضخمة.
- تأخر اقرار القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الامر الذي ينعكس سلباً على مستوى الايرادات المحلية.
- توقف العمل بالقرارات الحكومية المتعلقة بتسعير المشتقات النفطية بصورة شهرية ومنح استثناءات للتعيين للوزارات والدوائر الحكومية.
- التأخر في مواجهة خسائر ومديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه واستمرار وجود التشوهات السعرية في أسعار الكهرباء والماء، سيما في ضوء ارتفاع الضمانات خارج اطار الموازنة العامة على ديون شركة الكهرباء الوطنية والنمو السريع في الإنفاق على قطاع المياه.
- عدم الالتزام بقرار عدم كفالة قروض المؤسسات العامة المستقلة الأمر الذي من شأنه زيادة رصيد صافي الدين العام، وما قد يترتب على ذلك من زيادة نسبته للناتج المحلي الاجمالي.
- استجابة الحكومة لمطالب بعض شرائح الموظفين والمتمثلة بتحسين الحوافز والمزايا المادية المقدمة لهم مما يضيف أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة.
- اصدار ملاحق موازنة لتمويل نفقات جارية ورأسمالية اضافية في حال ورود منح خارجية اكبر من المتوقع، الأمر الذي يحمل الموازنة العامة اعباءً أكبر في المستقبل جراء ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الصيانة والاستدامة المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى عن طريق الشراكة مع القطاع العام PPP، وعدم تجاوب البنوك بالشكل الكافي للإحتياجات التمويلية لرجال الأعمال خلال العام القادم.
- كفالة الحكومة للقروض المقدمة لتمويل المشاريع الكبرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

معلومات الاتصال :

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118
هاتف: 962 6 5666065
الفاكس: 962 6 5666063
البريد الالكتروني: gbd@gbd.gov.jo

Info@gbd.gov.jo
www.gbd.gov.jo